اذا اخبر كل منهم رجلا اخر ولا بد لاخراجه من تقييد الخبر بالوصول الى واحد ... ومصداقه
بوزن مفعال قال شيخ الاسلام وهو من صيغ الالة اطلق هنا على الدليل مجازا اي ودليل
صدق المتواتر هو تنوع الخ وهو في الاصل مفعال اسم الة الصدق اطلق هنا على الدليل
مجازا اي ودليله او هو بمعنى اسم الفاعل اي الذي يصدقه ويدل على صدقه او الذي يبين صدقه
اي على قرائنه اي انطباقه عليها قال الغزي والصواب ان يقال في تفسير قوله
ومصداقه اي ما يصدقه ويقتضي كونه متواترا هو تنوع الخ لكن وقوع العلم بلا شبهة
ليس دليلا على تنوع حد التواتر كما زعم الخيالي بل كلاهما متساويان في المعرفة والجهالة
على ما لا يخفى ... ووقوع العلم من غير شبهة قال الكمال هذه العبارة تفيد قصر القلب
للرد على القائلين بان مصداقه كون المخبرين عددا مخصوصا قال الفاضل الشيخ احمد
ابن قاسم وهو يتوقف على ان القائل بالعدد المخصوص يدعي انه يستلزم العلم مع انه يحتمل
ان مراده ان ذلك العدد اقل ما يحصل به العلم وما لا يحصل به ... من غير شبهة ...
اذ العلم المراد هنا وهو الاعتقاد الجازم الثابت الذي لا يقبل الزوال بتشكيك المشكك
لا يكون مع شبهة وللعصام هنا كلام نفيس فراجعه قال شيخ الاسلام ووقوع العلم
به اي بالمتواتر لسامعه منه اي من المتواتر لا من غيره من عدد مخصوص كعشرة او اثني عشر
او غير ذلك مما شرطه بعضهم والمراد ادراك ذلك العلم من ذلك الخبر اي حصوله منه يدل
على صدق اسم المتواتر عليه فذلك العلم متوقف من حيث حصوله على ذات الخبر المتواتر
والعلم بكونه متواترا يتوقف على ذلك العلم من حيث ادراكه كالعالم مع الصانع
والعلم بحدوثه دليل على وجود الصانع فاندفع لاختلاف الجهة ما قيل من ان
العلم مستفاد من المتواتر فاثبات التواتر موجبا للعلم به دور انتهى مع زيادة ايضاح
قوله بالضرورة متعلق بموجب اي مثبت مفيد للعلم الضروري بطريق العادة
لا بطريق العقلي والتأثير كما هو مذهب المعتزلة ولا بطريق الاعداد كما هو مذهب
الفلاسفة قال شيخ الاسلام هذه الضرورة جهة لكون المتواتر موجبا للعلم الحاصل
به اما كون ذلك العلم ضروريا فانما يثبت بالنظر كما يأتي ... والاول اقرب
اي معنى لانه اعون ... اذ يصير التمثيل على الاول باعتبارين وعلى الثاني بالواحد
وان كان ابعد اي لفظا قال شيخ الاسلام وانما كان اقرب معنى لاندفع اشتماله

تشتمل

مشتمل على مثالين بخلاف الثاني قال الكستلي اما الثاني فظاهر واما الاول فلانه ذكر هذا القيد
اي الذي هو المعطوف على ذلك المقدر يكون حشوا بل مستند الاشاعرة بان العلم
بالملوك الماضية في الازمنة الخالية في البلدان الغير النائية ليس بالتواتر انتهى قال ابن قاسم
وفيه انه لو اعتبر مثل هذا ورد على قيدي الخالية والماضية لاشعارهما بان العلم بالملوك
الموجودة في الازمنة الحاضرة لا يكون متواترا وفيه انه لا يضره ذلك في مرامه وقد وافق
القيومي ما قاله الكستلي فقال وجه قوله ان مثالين اولى من مثال ولا ينبغي عن لفظ
النائية حينئذ لان العلم بالملوك الخالية في البلدان القريبة حاصل ايضا فلا فائدة في القيد انتهى
وقال بعض الافاضل لكن منعه بان الفائدة فيه دفع توهم اشتراط القرب لان الاطلاع
على ما في القريبة اقوى والاحاطة به اتم فليتأمل قال العصام والاحتمال الثاني في غاية
البعد قاله وكيف لا يكفي في التمثيل العلم بالملوك الماضية في الازمنة الماضية كما يكفي العلم
بالملوك في البلدان النائية فلا حاجة الى تقييد الملوك بالقيدين على انه يلزم استعمال
اداة الظرف في المعنيين في اطلاق واحد لان في مشترك بين ظرفية المكان والزمان
فلا يستعمل في اطلاق واحد فيهما فلا يقال نمت في الليل والبيت انتهى فههنا
اي في مقام ان الخبر المتواتر يوجب العلم ... وذلك اي ايجاب المتواتر للعلم ضروري
ودليل هذين معا فانا نجد الخ ... وانه ليس الا الخ قال شيخ الاسلام فيه يصح ان يعطف
على العلم والاوجه كسرها على الاستئناف ويؤيده قوله في التلويح وما ذاك
الا بالاخبار قال الغزي الاجود كسرها اي على الاستئناف وبه يشعر قوله
في التلويح وما ذاك الا بالاخبار ووافقه على هذا شيخ الاسلام وقال جمع كالعصام
بفتحها عطفا على العلم فهو في حيز الوجدان اي نجد من انفسنا ان ذلك ليس الا بالاخبار
قال العصام وقوله فههنا الخ يدل على ان عبارة السابقة مصروفة عن مقتضاها
وهو ان كونه موجبا للعلم الضروري ضروري الى ان المقصود ان ايجابه للعلم ضروري
واما كون ذلك العلم ضروريا فبالاستدلال انتهى اي فلا يرد ما قيل الاستدلال على كون
العلم الحاصل بالمتواتر ضروريا ينافي كونه ضروريا اذ الضروري هو الذي لا يتوقف على
الاستدلال وحاصل الجواب ان المدعى انه ضروري ذلك العلم واما العلم بانه
بكونه ضروريا فهو نظري يتوقف على الاستدلال فلا منافاة ... وذلك اي العلم الحاصل الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)